

اللائحة الأساسية

جمعية البر الخيرية بسنابس

الباب الأول

التعريفات والتأسيس والأهداف والاشراف

الفصل الأول

التعريفات والتأسيس

المادة الأولى:

يقصد باللائحة والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا اللائحة المعاني المبينة أمام كل منها:
انتظام: نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
اللائحة التنفيذية: اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
اللائحة: اللائحة الأساسية للجمعية.
الجمعية: جمعية البر الخيرية بسنابس
الجمعية الموسومة: أعلى جهاز في الجمعية، وتتكون من مجموع الاعضاء العاملين الذين أوفوا بالتزاماتهم تجاه الجمعية.
مجلس الإدارة: مجلس إدارة الجمعية.
المدير التنفيذي: المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي سواء كان مديرا تنفيذيا أو مديرا عاما أو أمينا عاما أو غير ذلك.
الوزارة: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
الجهة المشرفة: مركز التنمية الاجتماعية بالمطيف.
الصندوق: صندوق دعم الجمعيات.

المادة الثانية:

بموجب نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٦١) وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/١٨ هـ ولانحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٧٣٧٣٩) وتاريخ ١٤٣٧/٠٦/١١ هـ فقد تم تأسيس هذه الجمعية من الأشخاص الآتية أسماؤهم.



الاسم	المعنوان	رقم الهوية	مصدرها	تاريخها
١ ابراهيم عبدالله رضي الزوري تاروت - الضاحي		١٠١٠٦١٨٩٨٩	الدمام	١٤٠٢/١٠/٢٧
٢ حسن ماجد احمد آل هاشم	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٨٥٥٢٧٣٧	القطيف	١٤٠٤/١٠/١٨
٣ علي ابراهيم علي آل خيري	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٤٠٩٣١١٦	القطيف	١٣٩٤/٠٦/٦
٤ عبدالله حسن احمد الزبيص	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٤١٩٤٤٥٣٧	القطيف	١٤٠١/٠٤/٢٥
٥ قاسم عبدالله حسن الطويل	سندس حي انجرهرة - بجوار ملاعب نادي النور أريابص - سندس ..	١٠١١٤٠٩٢٥٥	القطيف	١٣٩٣/٠٦/٢٦
٦ مرتضا راشد عبدالكريم حبيب	القطيف - سندس	١٠٠٦٧٦٠٧٣٨	القطيف	١٤٠٩/٠٣/٥
٧ احمد مبارك احمد المبارك	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٣٢٥٨٨٧٦	القطيف	١٣٧٨/٠٩/٤
٨ حسين محمد ابراهيم آل خيري	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٥٨١٧٢٤٠	القطيف	١٤٠٩/٠٣/١٣
٩ محسن محمد ابراهيم آل خيري	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٥٨١٧٢٧٣	القطيف	١٤١٧/٠٨/٢٩
١٠ أمين محمد ابراهيم آل خيري	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠١٤٣٦٩٥٣٠	القطيف	١٤٠١/٠١/٢٤
١١ خالد عذرب النبي عبدالله الدعبل	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٣٢٢٧٧٣١	القطيف	١٤٠٨/٠١/٧
١٢ عذرب النبي عبدالله عيسى الدعبل	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٣٢٢٧٧٠٧	القطيف	١٣٨٦/٠٧/١٧
١٣ عباس عيسى حسن المحل	سندس - حي انكرامة جوار مسجد الإمام علي عليه السلام	١٠٠٦٦٦٠٧٠٦	القطيف	١٣٨٦/٠١/١٢
١٤ جاسم حسن حاسم آل سعيد	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠١١٧٠٤٤٥٧	القطيف	١٣٨٢/٠٢/٣
١٥ عبدالله علي عبدالله الحبيب	سندس - شارع الكورنيش - بالقرب من مدرسة البيات	١٠١٦٠٤٩٥٥١	القطيف	١٣٨٦/٠٦/٢٠
١٦ محمد ابراهيم علي آل خيري	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٥٨١٧٢١٦	القطيف	١٣٧٨/٠٩/١٦
١٧ علي محمد ابراهيم آل خيري	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠١١٤١٨٦٨٦	القطيف	١٤٠٤/٠٤/٢٦
١٨ حسن عبدالله علي الوصي	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٦٧٠٣٠٥٠	القطيف	١٣٨٤/٠٢/٢٨
١٩ حسن سعيد عذرب النبي الصفار	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠١١٤٦١٧٨٥	القطيف	١٤٠٥/١٠/١٣
٢٠ علي ابراهيم راشد آل راشد	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٢٢٨٠٤٤٠	القطيف	١٣٧٩/٠١/٢٩
٢١ علي محمد فرادان آل فرادان	السعودية / الشرقية /محافظة القطيف /منابس	١٠٠٣٢٥٨٤٨٨	القطيف	١٣٨٤/٠٦/١
٢٢ محسن محمد حسن الهاشم	سندس - وسط البلد	١٠٠٥٨١٧٢٧٣	القطيف	١٤١٧/٠٨/٢٩



١٣٧٨/٠٩/٦	١٠١٨٢٣٢٤٣٧ القطيف	٢٣ عبدالله حسن مكي آل موحسين السعدية / الشرقية
١٣٩٨/٠١/١٥	١٠٢٥٦٢١٨٧٩ القطيف	٢٤ عبدالله عيسى عبد رب النبي / محافظة القطيف / سنايس
١٣٩٨/٠٨/١٨	١٠٢٣٣٠٣١٢٤ القطيف	٢٥ عبدالله حسن عبدالله الكزاز / محافظة القطيف / سنايس
١٣٩٢/٠٦/٥	١٠٢٠٣٨٥٢٢٣ القطيف	٢٦ إبراهيم علي عبدالله العبيدي / سنايس - حي الجوهره - مقابل ملاعب نادي النور
١٤٠٠/٠٧/٢٧	١٠١٣١٥٨٦٢٩ القطيف	٢٧ حبيب حسن عبدالله العبيدي / سنايس - شرق ملاعب نادي النور
١٣٩٢/٠٦/٢٠	١٠١٩٥٦١٠٠٨ القطيف	٢٨ طاهر علوي جاسم آل نرويش / سنايس - شرق ملاعب نادي النور
١٣٩٦/٠٩/٧	١٠٢٨٠٩١٠٩٦ القطيف	٢٩ عبدالله حبيب حسن / لايبض / سنايس - حي الصفا

المادة الثالثة:

الجمعية شخصيتها الاعتبارية، ويمثلها رئيس مجلس الإدارة حسب اختصاصاته الواردة في هذه اللائحة، ويجوز بقرار من الجمعية العمومية تفويضه فيما يزيد على ذلك.

المادة الرابعة:

يكون نطاق خدمات الجمعية سنايس والقرى المجاورة لها ويكون مقرها الرئيسي محافظة القطيف - سنايس

الفصل الثاني الأهداف والإشراف

المادة الخامسة:

تهدف الجمعية إلى تحقيق الآتي:

مستل للهدف	وصف الهدف
١	تقديم كافة المساعدات والخدمات لمن هم في أمس الحاجة لذلك من أبناء منطقة خدمات الجمعية.
٢	مد يد العون والموازة مع بقية الجمعيات الخيرية في المنطقة والمملكة.
٣	اكتساب المتطوعين والعلمين المزيد من الخبرات في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية وعمل البحوث.
٤	رفع المستوى الاجتماعي والصحي والاقتصادي وتنمية موارد الدخل للمستفيدين.
٥	العمل على تلبية حاجة أبناء المستفيدين عن طريق التأهيل الفني والمهني عن طريق إقامة الدورات أو الاشتراك فيها.
٦	رفع مستوى الوعي في مختلف متطلبات حياة الأفراد والأسر في المجتمع.



الباب الثاني
التنظيم الإداري للجمعية وأحكام العضوية والجمعية
العمومية ومجلس الإدارة
الفصل الأول
التنظيم الإداري

المادة السادسة:

تتكون الجمعية من ثلاثة أجنحة:

- ١- الجمعية العمومية.
- ٢- مجلس الإدارة.
- ٣- اللجان الدائمة أو المؤقتة التي تشكلها الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة، ويحدد القرار اختصاصها ومهامها.
- ٤- الإدارة التنفيذية.

الفصل الثاني
أحكام العضوية

المادة السابعة:

- ١- تتنوع العضوية في الجمعية إلى نوعين هي:
٢- يجوز للجمعية استحداث أنواع أخرى للعضوية، ولا يحق لأي من أنواع العضويات المستحدثة الترشح لعضوية مجلس الإدارة بموجب تلك العضويات.
- ٣- العضوية في الجمعية (معتقة/ مفتوحة).

المادة الثامنة:

- ١- يكون العضو إما: في الجمعية إذا اشترك في تأسيس الجمعية، أو اشترك بها بعد قيامها وقبل مجلس الإدارة عضويته، وكان من المختصين أو المهتمين أو الممارسين شغفهم بالجمعية.
- ٢- يجب على العضو العامل في الجمعية:
أ- دفع اشتراك سنوي في الجمعية مقداره ٣٠٠ ريال.
- ب- التعاون مع الجمعية وتنفيذها لتحقيق أهدافها.
- ج- عدم القيام بأي أمر من شأنه أن يلحق ضرراً بالجمعية.
- د- الالتزام بقرارات الجمعية العمومية.



٣- بحق العضو العامل ما يلي:

أ- الاشتراك في أنشطة الجمعية

ب- الاطلاع على مستندات الجمعية وثائقها ومنع القرارات الصادرة في الجمعية سواء كانت من الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي أو غيرهم.

ج- الاطلاع على الميزانية العمومية للجمعية ومرفقاتها في مقر الجمعية وقبل عرضها على الجمعية العمومية بوقت كاف.

د- حضور الجمعية العمومية.

هـ- التصويت على قرارات الجمعية العمومية في أعصى سنة التميز من تاريخ انعقاد الجمعية.

و- تلقي المعلومات الأساسية عن نشاطات الجمعية بشكل دوري.

ز- الاطلاع على المحاضر والمستندات المالية في مقر الجمعية.

٤- دعوة الجمعية العمومية للاعتقاد لاقتراع غير عادي بالتصديق مع ٢٥% من الاعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية. يعضو أن يعضو الجمعية بخصيص بضميمة بوجبة إلى مجلس الإدارة، وللجمعية أن تعاطب العضو بخصيص بضميمة من مجلس الإدارة أو من يفوضه المجلس بضميمة إلى العضو بخصيص، أو يرسل له عبر أي من قنواته المفيدة في سجل العضوية في الأمانة كتابية لأحد الأعضاء بضميمة في حضور الجمعية العمومية.

٥- الترشح لعضوية مجلس الإدارة، وتقدم بضميمة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ انعقاد الجمعية وسدادته الاشتراك.

٦- للعضو العامل محاسبة الجمعية عبر أي وسيلة متاحة، وعلى مجلس الإدارة أو من يفوضه تقديم الجواب عبر الوسيلة ذاتها أو عبر عنوانه المفيد في سجل العضوية.

المادة التاسعة:

١- يكون العضو منتسباً في الجمعية إذا قدم بضميمة عضوية للجمعية وصبر ١٠٠ يوم على شروط العضوية العاملة عليه وصدر قرار من مجلس الإدارة بقبوله عضو منتسب، وعند بطلان العضوية منتسب.

٢- يجب على العضو المنتسب في الجمعية:

أ- دفع اشتراك سنوي في الجمعية مقداره ١٥٠ ريال.

ب- التعاون مع الجمعية ومعاونتها لتحقيق أهدافها.

ج- عدم القيام بأي أمر من شأنه أن يلحق ضرراً بالجمعية.

د- الالتزام بقرارات الجمعية العمومية.

هـ- بحق العضو المنتسب ما يلي:

أ- الاشتراك في أنشطة الجمعية.

ب- تلقي المعلومات الأساسية عن نشاطات الجمعية بشكل دوري كل ستة أشهر.

ج- الاطلاع على مستندات الجمعية وثائقها.

د- للعضو المنتسب مخاطبة الجمعية عبر أي وسيلة متاحة، وعلى مجلس الإدارة أو من يفوضه تقديم الجواب عبر الوسيلة ذاتها أو عبر عنوانه المفيد في سجل العضوية.

المادة العاشرة:

١- يكون عضواً فخرياً في الجمعية من أقر الجمعية العمومية سمحه عضوية فخرياً فيها بضميمة مساهمته المالية أو المعنوية للجمعية.

٢- لا يحق للعضو الفخري حضور اجتماعات الجمعية.

٣- لا يحق للعضو الفخري طلب الاطلاع على أي من مستندات الجمعية وثائقها ولا حضور الجمعية العمومية ولا ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة، ولا يشترط حضوره صحة الاعتقاد.

٤- للعضو الفخري مخاطبة الجمعية عبر أي وسيلة متاحة، وعلى مجلس الإدارة أو من يفوضه تقديم الجواب عبر الوسيلة ذاتها أو عبر عنوانه المفيد في سجل العضوية.

المادة الحادية عشرة:

١- يكون عضواً شرفياً في الجمعية من أقر الجمعية العمومية سمحه عضوية شرفية، مجلس الإدارة بتقدير تميزه في مجال عمله للجمعية.

٢- يجوز لمجلس الإدارة دعوة العضو الشرفي في اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت.

٣- لا يحق للعضو الشرفي طلب حضور الجمعية العمومية ولا ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة ولا يثبت بحضوره صحة الاعتقاد لمجلس الإدارة.

٤- للعضو الشرفي مخاطبة الجمعية عبر أي وسيلة متاحة، وعلى مجلس الإدارة أو من يفوضه تقديم الجواب عبر الوسيلة ذاتها أو عبر عنوانه المفيد في سجل العضوية.

المادة الثانية عشرة:

يحق على كل عضو في الجمعية أن يدفع الاشتراك السنوي حسب نوع العضوية التي ينتمي إليها، ولا يحق له ممارسة أي من حقوقه في حالة إحلاله بسداد الاشتراك، ويكون أحكام الاشتراك حسب الأنظمة.

١- يؤدي اشتراك العضوية مرة في السنة، أو بناء على جدول شهري وحسب طلب العضو وما يقرره مجلس الإدارة، مع مراعاة الأنظمة.

أ- وجوب أداء الاشتراك مسبقاً قبل نهاية السنة المالية.

ب- لا يعفى العضو من سداد مبالغ المستحقة عليه في الجمعية في حال انتهاء عضويته فيها.

٢- إذا انضم أحد الأعضاء إلى الجمعية خلال السنة المالية، فلا يؤدي من الاشتراك إلا نسبة ما يوازي العدة المتبقية من السنة المالية للجمعية.

٣- يجوز للمجلس إنهاء أعضاء الجمعية غير السددين إلى سداد ائتمانات أقرب جمعية عمومية.



المادة الثالثة عشرة:

تُزول صفة العضوية عن العضو بقرار مسبب يصدر من مجلس الإدارة وذلك في أي من الحالات الآتية:

- 1- الانسحاب من الجمعية، وذلك بناء على طلب خطي يقدمه العضو إلى مجلس الإدارة، ولا يحول ذلك دون حق الجمعية في مطالبة بأي مستحقات عليه أو أموال تكون تحت يديه.
- 2- الوفاة.

3- إذا فقد شرطاً من شروط العضوية.

4- إذا صدر قرار من الجمعية العمومية بسحب العضوية، وذلك في أي من الحالات الآتية وحسب تقدير الجمعية العمومية:

أ- إذا أقدم العضو على تصرف من شأنه أن يُلحق ضرراً مادياً أو أدبياً بالجمعية.

ب- إذا قام العضو باستغلال عضويته في الجمعية لغرض شخصي.

5- إذا تأخر العضو عن أداء الاشتراك عن موعده استحقاقه وفقاً لما ورد في المادة الثانية عشرة.

المادة الرابعة عشرة:

1- يجب على مجلس الإدارة في حالات زوال العضوية رقم (3) و(4) و(5) من المادة الثالثة عشرة من هذه اللائحة إبلاغ من زالت عضويته خطياً برؤس عضويته وحقه بالأعتراض.

2- يجوز للعضو بعد انتهاء سبب زوال العضوية أن يقدم خطياً إلى مجلس الإدارة لرد العضوية إليه، وعلى المجلس أن يبت في الطلب بقرار مسبب وينتدبه إلى العضو.

3- لا يجوز للعضو أو من زالت عضويته ولا لورثته المطالبة باسترداد أي مبلغ دفعه العضو للجمعية سواء كان اشتراكاً أو هبة أو تبرعاً أو غيرها.

الفصل الثالث الجمعية العمومية

المادة الخامسة عشرة:

مع مراعاة صلاحيات الوزارة والجهة المشرفة، تعد الجمعية العمومية أعلى سلطة في الجمعية، وتكون قراراتها ملزمة لأعضائها كافة، ولهاية أجهزة الجمعية.

المادة السادسة عشرة:

الجمعية المغلقة، تكون جمعيات الجمعية محصورة على أعضائها دون غيرهم، ولا يحق لغير الأعضاء المنتسبين إليها الاستفادة من أي من خدماتها إلا بقرار مسبب من مجلس الإدارة، وعلى المجلس أن يشر الجمعية العمومية في أول اجتماع لها بقراراته الصادرة بهذا الخصوص.

الجمعية المفتوحة: تكون خدمات الجمعية لعموم المجتمع، وبحق لمن تطبق عليه الشروط أو المعايير التي يضعها مجلس الإدارة الاستفادة من خدمات الجمعية، ولا يلزم الاشتراك في الجمعية أو نفع أي اشتراك للحصول على أي من تلك الخدمات.

المادة السابعة عشرة:

يقتضى مجلس الإدارة بالنظر في طلب العضوية للجمعية والتي فيه، ويتعامل مع الطلب وفقاً للحالات والشروط الآتية:

1- إذا كان طلب العضوية شخصاً من ذوي الصفة الطبيعية فيشترط فيه الآتي:

أ- أن يكون سعودي الجنسية.

ب- ألا يقل عمره عن الثامنة عشرة.

ج- أن يكون كامل الأهلية.

د- أن يكون حراً، بأسرة وتسرك.

هـ- ألا يكون قد صدر بحقه حكم نهائي بفساد اسمه في جريمة سخطه بالشرف أو الإساءة، ولم يرد له اعتذار.

و- الالتزام بسداد اشتراك العضوية.

ز- أن يقدم طلباً للاعتراف بضم اسمه حسب هويته الوطنية ولقبه، ومنه وجنسيته ورقم الهوية الوطنية وسجل إقامته وهويته، وبيانات التواصل بما يشمل البريد الإلكتروني ورقم الهاتف، ويرفق بطلبه صورة من هويته الرسمية.

1- إذا كان طلب العضوية شخصاً من ذوي الصفة الاعتبارية من الجهات الأهلية أو الخاصة فيشترط فيه الآتي:

أ- أن يكون سعودي.

ب- الالتزام بسداد اشتراك العضوية.

ج- أن يقدم طلباً للاعتراف بضم اسمه حسب الوثيقة الرسمية وجنسيته ورقم التسجيل أو الترخيص وعنوانه الوطني، وبيانات التواصل بما يشمل البريد الإلكتروني ورقم الهاتف، ويرفق بطلبه صورة من السجل التجاري أو الترخيص أو ملك الوثيقة، أو ما يشبه حالته الطبيعية وفقاً للنظام الحاكم له، ويكون ساري المفعول.

د- أن يعين ممثلاً له من ذوي الصفة الطبيعية، ويحدد من تفرغ فيه الشروط الواجبة في عضوية الشخص من ذوي الصفة الطبيعية.



المادة الثامنة عشرة:

- مع مراعاة ما نص عليه النظام واللائحة التنفيذية؛ تختص الجمعية العمومية العادية بالآتي:
- 1- دراسة تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية للسنة المالية المنتهية، واعتمادها بعد مناقشتها.
 - 2- إقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة.
 - 3- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية ونشاطاتها للسنة المالية المنتهية، والخطة المقترحة للسنة المالية الجديدة، واتخاذ ما يراه في شأنه.
 - 4- إقرار خطة استثمار أموال الجمعية، واقتراح محاللاته.
 - 5- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتحديد مدة عضويتهم، وإبراء ذمة مجلس الإدارة السابق.
 - 6- تعيين محاسب قانوني مرخص له؛ لمراجعة حسابات الجمعية، وتحديد أتعافه.
 - 7- مخاطبات الوزارة وملاحظاتها على الجمعية إن وجدت.
 - 8- التصرف في أي من أصول الجمعية دائنة أو البيع وتفويض مجلس الإدارة في إنعام ذلك، وتفويض المجلس في استثمار الفائض من أموال الجمعية أو إقامة المشروعات والاستثمارية.
 - 9- أية مواضع أخرى تكرر مدرجة على جدول الأعمال.

المادة التاسعة عشرة:

- مع مراعاة ما نص عليه النظام واللائحة التنفيذية، نحاضر الجمعية العمومية غير العادية بالآتي:
- 1- التي في استقالة أي من أعضاء مجلس الإدارة، أو اخذ العضوية عنه، وانتخاب من يشغل المراكز الشاغرة في عضوية مجلس الإدارة.
 - 2- إلغاء ما قرره من قرارات مجلس الإدارة.
 - 3- اقتراح انقاص الجمعية في جمعية أخرى.
 - 4- إقرار تعديل هذه اللائحة.
 - 5- حل الجمعية اختيارياً.

المادة العشرون:

تسري قرارات الجمعية العمومية العادية فور صدورها، ولا تسري قرارات الجمعية العمومية غير العادية إلا بعد موافقة الوزارة.

المادة الحادية والعشرون:

يجب على الجمعية أن تنفذ بنظر الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها، ولا يجوز لها أن تنظر في مسائل غير مدرجة فيه.

المادة الثانية والعشرون:

- يدعو رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه أعضاء الجمعية العمومية، ويشرط لصحة الدعوة ما يأتي:
- 1- أن تكون حثيئة.
 - 2- أن تكون صادرة من رئيس مجلس إدارة الجمعية أو من يفوضه أو من يحق له دعوة الجمعية نظاماً.
 - 3- أن تشمل على جدول أعمال الجمعية العمومية.
 - 4- أن تحدد بوضوح مكان الاجتماع وتاريخه وساعة انعقده.
 - 5- أن يتم تسليمها إلى العضو والوزارة والجهة المشرفة قبل الموعد المحدد بخمسة عشر يوماً تقويمياً على الأقل.

المادة الثالثة والعشرون:

تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً مرة واحدة على الأقل كل سنة مالية، على أن يعقد الاجتماع الأول لكل سنة خلال الأشهر الأربعة الأولى منها، ولا تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً غير عادياً إلا بطلب مسبب من الوزارة أو من مجلس الإدارة، أو بطلب عدد لا يقل عن (٢٥ %) من الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية.

المادة الرابعة والعشرون:

يجوز لعضو الجمعية العمومية أن ينيب عنه عضواً آخر يمثلته في حضور الاجتماع والتصويت عنه، ويشترط لصحة الإنابة ما يأتي:

- 1- أن تكون الإنابة خطية.
- 2- أن ينيب الإنابة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه.
- 3- ألا ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد.
- 4- لا يجوز إنابة أي من أعضاء مجلس الإدارة.

المادة الخامسة والعشرون:

لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في تصويت على أي قرار إذا كانت له فيه مصلحة شخصية، وذلك فيما عدا انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.



المادة السادسة والعشرون:

يعد اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف أعضائها، فإن لم يتحقق ذلك أجل الاجتماع إلى موعد آخر بعدد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من موعد الاجتماع الأول. ويكون الاجتماع في هذه الحالة بالنسبة إلى الجمعية العمومية العادية صحيحاً مع عدم عدد الأعضاء الحاضرين، وبما لا يقل عن (٢٥%) من إجمالي الأعضاء بالنسبة إلى الجمعية العمومية غير العادية.

١- تصدر قرارات الجمعية العمومية العادية بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين.

٢- تصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين. ولا تسري إلا بعد موافقة الوزارة عليها.

المادة السابعة والعشرون:

تصدر الجمعية العمومية التي لا اجتماع الذي يسبق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة قرار تشكيل لجنة الانتخابات، ويحدد فيه عدد وأسماء أعضاء اللجنة، ويكون مهمتها إدارة عملية انتخاب أعضاء المجلس وفق الإجراءات التي تحددها هذه اللائحة. وينتهي دور اللجنة باعتماد أسماء أعضاء المجلس الجديد وبشروط في اللجنة الآتي:

١- ألا يقل عدد أعضائها عن اثنين.

٢- أن يكون أعضاؤها من الجمعية العمومية غير الغير منسحبون أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة.

المادة الثامنة والعشرون:

مع مراعاة أحكام النظم واللائحة التنفيذية، تكون إجراءات سبب انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للآتي:

١- يعلن مجلس الإدارة لجميع أعضاء الجمعية العمومية ممن تنطبق عليه الشروط عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة الجديد، وذلك قبل نهاية مدة مجلس الإدارة بمائة وثمانين يوماً على الأقل.

٢- يقلل باب الترشح قبل تسعين يوماً من نهاية مدة مجلس الإدارة.

٣- يرفع مجلس الإدارة أسماء المترشحين في الوزارة وفق النموذج المعد من الوزارة لهذا الغرض وذلك خلال أسبوع من قبل باب الترشح.

٤- يجب على لجنة الانتخابات بالتنسيق مع مجلس الإدارة عرض قائمة أسماء المترشحين الواردة من الوزارة في مقر الجمعية أو موقعها الإلكتروني، وقبل نهاية مدة مجلس الإدارة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

٥- تنتخب الجمعية العمومية أعضاء مجلس الإدارة الجديد باجتماعها العادي من قائمة المترشحين. وعلى مجلس الإدارة الجديد تزويد الوزارة بأسماء الأعضاء الذين تم انتخابهم خلال خمسة عشر يوماً كحد أقصى من تاريخ الانتخاب.

٦- تنتخب الوزارة أحد موظفيها لحضور عملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للتأكد من سيرها طبقاً للنظام واللائحة التنفيذية واللائحة.

٧- عند انتهاء دورة مجلس الإدارة يستمر في ممارسة مهامه الإدارية دون المعالية لحين انتخاب مجلس إدارة جديد.

الفصل الرابع مجلس الإدارة

المادة التاسعة والعشرون:

يدير الجمعية مجلس إدارة مكون من (١٣/١١/٩/٧/٥) عضواً، يتم انتخابهم من بين أعضاء الجمعية العمومية العاملين وفقاً لما تحدده هذه اللائحة.

المادة الثلاثون:

تكون مدة الدورة الواحدة لمجلس الإدارة أربع سنوات.

المادة الحادية والثلاثون:

يحق لكل عضو عامل في الجمعية ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة، وبشروط فيمن يترشح لعضوية مجلس الإدارة ما يأتي:

١- أن يكون سعودياً.

٢- أن يكون كامل الأهلية.

٣- أن يكون عضواً عاملاً في الجمعية العمومية مدة لا تقل عن ستة أشهر.

٤- ألا يقل عمره عن (٢١) سنة.

٥- ألا يكون من العاملين في الإدارة المستنسخة بالاعتماد على الجمعية في الوزارة أو الجهة المشرفة إلا بموافقة الوزارة.

٦- أن يكون قد وفى جميع الالتزامات المالية تجاه الجمعية.

٧- ألا يكون صدر في حقه حكم نهائي باتة في جريمة محلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٨- ألا يكون عضواً في مجلس الإدارة لأكثر من دورتين متتاليتين على التوالي إلا بموافقة الوزارة.

٩- عدم اعتراض الوزارة على ترشيحه للمجلس.



المادة الثامنة والثلاثون:

- تتم عملية انتخاب مجلس الإدارة من خلال وسائل التقنية التي تعتمدها الوزارة لهذا الغرض، وبما عدا ذلك تتم عملية الانتخاب وفقاً للأجراءات الآتية:
- 1- يوجه رئيس مجلس الإدارة الدعوة خطياً إلى جميع أعضاء الجمعية العمومية للترشح لعضوية مجلس الإدارة الجديد قبل نهاية مدة مجلس الإدارة الحالي بمدة ثمانين يوماً على الأقل، وتتضمن الدعوة التفاصيل الآتية:
أ- شروط الترشح للعضوية.
ب- النماذج المطلوبة تعبئتها للترشح.
ج- المستندات المطلوبة لتقديمها للترشح، ومنها على وجه الخصوص صورة بضاقة الهوية الوطنية والسيرة الذاتية.
د- تاريخ فتح باب الترشح للعضوية وتاريخ قطعه.
هـ- يفتح باب الترشح قبل سبعة عشر يوماً من نهاية مدة مجلس الإدارة.
و- يدرس مجلس الإدارة في منعه طلبات الترشح ويقوم باستبعاد الطلبات التي لا تنطبق عليها الشروط أو التي لم تستكمل المستندات أو التي لم ترد خلال المدة المحددة للترشح.
ز- يرفع مجلس الإدارة قائمة بأسماء جميع المرشحين الذين تنطبق عليهم الشروط، إلى الوزارة وفق نموذج تعده الوزارة لهذا الغرض وذلك خلال أسبوع من قبل باب الترشح.
ح- تعتمد الوزارة القائمة النهائية للمرشحين وبعد قرارها نهائياً وغير قابل للطعن.
ط- يتاح لكل مرشح واقفت عليه الوزارة عرض سيرته الذاتية في الموقع الإلكتروني للجمعية وفي مدخل مقر الجمعية، ويحدد المجلس اشتراطات العرض ومساحته على أن يراعى في ذلك عدالة الفرص بين المرشحين وتساويها.
ي- ينوّل مجلس الإدارة مهمة اللجنة للانتخابات وتوزيع نواحيها، ومن ذلك:
أ- وضع قائمة بأسماء المرشحين المعتمدين من الوزارة في الأسبوع السابق للانتخابات في مكان بارز خارج مقر الجمعية وفي قاعة الانتخابات.
ب- مخاطبة الوزارة بمكان الانتخاب ورماله وطلب حضور مندوبها.
ج- إعلان عن مكان الانتخابات وزمانها داخل النطاق الإداري للجمعية.
د- تجهيز المقر والأدوات الانتخابية بما في ذلك مكان الاقتراع السري وصندوق الاقتراع.
هـ- اعتماد أوراق الاقتراع وحتمها ونوقيق عسويين عليها.
و- تكون مهمة لجنة الانتخابات إدارة العملية الانتخابية، وينتهي دور اللجنة بإعلان النتيجة وكتابة محضر الانتخابات.
ز- تتولى لجنة الانتخابات الإشراف على العملية الانتخابية وفقاً للآتي:
أ- التأكد من هوية عضو الجمعية العمومية والتشوير أمام اسمه في سجل الناخبين.
ب- تمديد مدة التصويت وانهاؤها.
ج- عد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح.
د- التأكد من عدد الأصوات ومقارنته مع عدد المقررين. وفي حالة زيادة عدد الأصوات عن عدد الحاضرين يتم إلغاء الانتخاب وإعلانه في اجتماع نفسه أو خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً.
هـ- إعلان أسماء الفائزين في الانتخابات وهم الذين يحصلون على أكثر الأصوات بحسب عدد أعضاء المجلس، وفي حال تساوي الأصوات للفائز بالمقعد الأخير فيلجأ إلى القرعة، ما لم يتنازل أحدهما.
و- إعداد قائمة أعضاء المجلس المنتخبين وهم المنتخبون الخمسة الذين للأعضاء الفائزين وحسب الأصوات.
ز- يعد محضر ختامي للعملية الانتخابية يتضمن عدد الأوراق في الصندوق والأوراق الصحيحة والملغاة والبيضاء، وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح وترتيبها تقارنياً من المرشح الأعلى، ويوقعه رئيس لجنة الانتخاب وأعضاؤها، ويصدق عليه مندوب الوزارة.
ح- تحتفظ الجمعية بأصل المحضر في سجلاتها، وتسلم صورة لمتدوب الوزارة لإدراجه في ملف الجمعية.
ط- يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً فوراً يتم فيه انتخاب الرئيس والمندوب والمندوب المالي وتحديد موعد أول اجتماع وبرنامج عمله.
ي- يشر التشكيل المحدد لمجلس الإدارة في سجل الجمعية.

المادة الثالثة والثلاثون:

لا يجوز الجمع بين الوظيفة في الجمعية وعضوية مجلس الإدارة إلا بموافقة الوزارة، وعلى المجلس في هذه الحالة أن يرفع العنبر للوزارة ويكون سبباً.

المادة الرابعة والثلاثون:

- 1- في حال شعور مكان رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد أعضائه لأي سبب كان؛ فيتم إكمال نصاب المجلس بالعضو الاحتياطي الأكثر أصواتاً في الانتخابات الأخيرة، وبمعد تشكيل المجلس.
- 2- في حالة حل المجلس كتابياً بقرار من الوزارة أو إذا قدم أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين استقالتهم؛ فتعين الوزارة مجلساً مؤقتاً، على أن تكون مهمته دعوة الجمعية العمومية للانتخابات وانتخاب مجلس إدارة جديد، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تعيينه.



المادة الخامسة والثلاثون:

- ١- يعقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعاً عاماً على دعوة من رئيس المجلس أو من يفوضه بوجهها إلى الأعضاء قبل (١٥) يوماً على الأقل من موعد الاجتماع، على أن تشمل أسبوعاً سبباً لائتلاف.
- ١- أن تكون خطية.
- ٢- أن تكون صادرة من رئيس مجلس إدارة الجمعية أو من يفوضه أو من يحق له دعوة الجمعية نظاماً.
- ٣- أن تشمل على جدول أعمال الاجتماع.
- ٤- أن تحدد بوضوح مكان الاجتماع وتاريخه وساعته مقدماً.
- ٥- تتعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصفة دورية منتظمة بحيث لا يقل عددها عن أربعة اجتماعات في السنة، ويراعى في عددها تناسب الفترة الزمنية بين كل اجتماع والآخر، على أن يشهد اجتماع كل أربعة أشهر على الأقل.
- ٦- في حال طلب أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة عقد اجتماعاً وجب على الرئيس أو من يقوم مقامه الدعوة لاعتقاده خلال أسبوعين من تاريخ الطلب.

المادة السادسة والثلاثون:

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً عاماً في مقر الجمعية ويجوز له عقده في مكان آخر داخل نطاق الجمعية الإداري.

المادة السابعة والثلاثون:

العضوية في مجلس الإدارة هي شرفية ولا يتقاضى عنه العسور اجراء، ويستثنى من ذلك تعويض الأعضاء عن تكاليف تنقلهم وسكنهم في حال تنقلهم من أجل العمل للجمعية.

المادة الثامنة والثلاثون:

- ١- مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العمومية، يكون لمجلس الإدارة السلطات والاختصاصات في إدارة الجمعية المحققة لأعضائها، ومن أبرز اختصاصاته الآتي:
- أ- اعتماد خطط عمل الجمعية وسياجتها الاستراتيجية والخطط التشغيلية وغيرها من خطط العمل الرئيسية، ومتابعة تنفيذها.
- ب- المراجعة الدورية للخطط التشغيلية والوظيفية في الجمعية واعتمادها.
- ج- وضع أنظمة وسياسات للرقابة الداخلية والإشراف عليها وإجراء مراجعة دورية للتحقق من فاعليتها.
- د- وضع أسس وسياسات لحوكمة الجمعية لا تتعارض مع أحكام النظام واللائحة التنفيذية وهذه اللائحة، والإشراف على تنفيذها ومراقبة مدى فاعليتها وتعديلها عند الحاجة.
- هـ- فتح الحسابات الخاصة لدى البنوك والمصارف السعودية، ودفع وبمحصل شيكات أو أدوات الصرف وكشوفات الحسابات، وتشغيل الحسابات، وقفلها وتسويتها، وتحديث البيانات، والاعتراف على الشيكات، واستلام الشيكات المرتجعة، وغيرها من العمليات البنكية.
- و- تشغيل العقارات وإدارة أعمالها وقبول الوصايا والإفادات والهدايا وتمجيد هباتك أملاك الجمعية ونجارتها وفروعها، وتحديث السجلات وإدخالها في النظام السجل، وتحديد الأراضى الزراعية إلى ملكية، وإجراء أي تصرفات محققة للجمعية العقيمة والسليمة، بعد موافقة الجمعية العمومية.
- ز- تنمية الموارد المالية للجمعية، السعي لتحقيق الاستدامة لها.
- ح- إدارة مشاكل الجمعية ومواجهتها.
- ط- عقد اجتماعات مجلس الجمعية، وتبنيها بعد اعتمادها من الوزارة.
- ي- وضع مبادئ مكرمة تنظم العلاقة مع المستفيدين من خدمات الجمعية تضمن تقديم العناية اللازمة لهم، والإعلان عنها.
- ك- التعاون في إعداد التقارير السنوية والنسوية عن الجمعية وتزويد الوزارة بها.
- ل- تحديث بيانات الجمعية بشكل دوري وزيادتها وفقاً للمعاج التي تعتمدها لهذا الغرض.
- م- تزويد الوزارة بالبيانات المالية والفيزيائية لجمعية منتظمة من مراجع الحسابات بعد إقرارها من الجمعية العمومية وخلال أربعة أشهر من نهاية السنة المالية.
- ن- الإشراف على إعداد التقرير السنوي للجمعية واعتماده.
- س- الإشراف على إعداد السجلات النقدية لجمعية الجيدة ووضعها للجمعية العمومية لاعتمادها.
- ع- تعيين مدير تنفيذي متفرغ للجمعية، وتحديد صلاحياته ومسؤولياته وتزويده الوزارة باسمه وقرار تعيينه وصورة من هويته الوطنية، مع بيانات التواصل معه.
- ف- تعيين المراقب المالي في الجمعية، وتحديد صلاحياته ومسؤولياته.
- غ- إبلاغ الوزارة بكل تغيير يطرأ على نخلة المنظمة لأعضاء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمدير التنفيذي والمدير المالي، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ حدوث التغيير.
- ق- وضع السياسات والأجور التي تصدر الفرد الجمعية باللائحة والنواحي، إضافة إلى الالتزام بالإفصاح عن المعلومات الجهرية للمستفيدين والزوار في جهة المشرية وأصحاب المصالح الآخرين، وتمكين الآخر من الاطلاع على الحسابات السنوية والتقارير المالية والإدارية، وإشرافه على الموقع الإلكتروني للجمعية.



- ١- الإشراف على تنفيذ القرارات والتعليمات لخدمة العمومية أو المراجع الخارجي أو الوزارة أو الجهة المشرفة.
- ٢- وضع إجراءات لتسيير الحصول على موافقة الوزارة أو جهة المشرفة في أي إجراء يستلزم ذلك.
- ٣- استبعاد ما للجمعية من حقوق وتناهيها عن طلبها من الترقيات وإصدار القرارات اللازمة في هذا الشأن.
- ٤- التعريف بالجمعية والعمل على إبراز أهدافها وتنفيذها في الوسائل ذات العلاقة.
- ٥- قبول العضويات بحسب مختلف أشكالها وذلك بعد قرارات رخصتها.
- ٦- دعوة الجمعية العمومية للاجتماع.
- ٧- وضع القواعد والأجر عام للارادة لتنظيم عمل اللجان بعد تكوينها وكيفية التنسيق بينها واعتمادها من الجمعية العمومية.
- ٨- أي مهام أخرى يكلف بها من قبل الجمعية العمومية أو الوزارة أو الجهة المشرفة في مجال اختصاصه.
- ٩- تصديق قرارات المجلس على ما عليه أصوات الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات فيصوت الرئيس مرحبا.
- ١٠- تدوين وقائع الاجتماع وأقراراته في محضر يوقع عليه الأعضاء الحاضرون.
- ١١- يحق للمجلس أن يقوم الرئيس أو نائبه والمشرع المالي بالتصرف معا فيما له من اختصاصات مالية أو فتح عنه اختصاصات مالية، والتعاقد استنادا لصلحيه، ويحق للمجلس أيضا التعاقد من اختصاصات تشكيل لجنة دائمة أو مؤقتة عنه للقيام بمهامها من تعيين أو عزل، وله الاستعانة بأعضاء من خارجيه وله تفويض الرئيس أو أي عضو آخر في ذلك.
- ١٢- على مجلس الإدارة تفويض رئيسته أو نائبه أو من يراه منسوبا للمجلس من غير أن يحد من صلاحيات مجلس الإدارة والمحاكم والإدارات الحكومية والخاصة، عدا هذا، ويحجب صلاحية له تفويضه حق تفويض وتوكيل غيره من أعضاء.
- ١٣- يجوز لمجلس الإدارة التصرف في أملاك الجمعية العقارية بالشراء أو البيع بعد الحصول على تفويض من الجمعية العمومية في ذلك.

المادة التاسعة والثلاثون:

- يلتزم عضو مجلس الإدارة بالالتزامات المقررة على عسوية، ومنها ما يأتي:
- ١- حضور اجتماعات مجلس الإدارة والمشاركة في مناقشتها والتصويت على القرارات، ولا يجوز له التفويض في ذلك.
 - ٢- رتبة وصورة الحال التي يثقل بها المجلس.
 - ٣- تمثيل الجمعية أمام الجهات ذات العلاقة بعد تكليف رئيس مجلس الإدارة.
 - ٤- خدمة الجمعية وإقبالها بصرائه وسعديه وإفراج المواقف وتقديم المقترحات التي من شأنها النهوض بالجمعية.
 - ٥- التقيد بما يصدر من الوزارة والجهة المشرفة والجمعية العمومية ومجلس الإدارة من تعليمات.
 - ٦- المحافظة على الجمعية ونسبها ورعايتها وحمايتها.

المادة الأربعون:

- ١- مع مراعاة الاختصاصات المقررة لمجلس الإدارة والجمعية العمومية، يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولا عن تنفيذ ومتابعة السلطات والاختصاصات المنوطة لمجلس الإدارة، ومن أبرز اختصاصاته الآتي:
- ٢- رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
- ٣- تمثيل الجمع أمام الجهات الحكومية والخاصة والأهلية كافة في حدود صلاحيات مجلس الإدارة وتفويض الجمعية العمومية، ومن ذلك التوقيع على الأوامر الخاصة وشدة الأمن، وله تمثيل الجمعية أمام رعايته ودفعه، وله تفويض ذلك لمن يراه من أعضاء المجلس أو غيرهم.
- ٤- التوقيع على ما يصدر من مجلس الإدارة من قرارات.
- ٥- التوقيع على الشكايات والأوراق المالية والمستندات المصرف مع المشرع المالي.
- ٦- التوقيع على المستندات ذات الصلة التي يعرضها عليه المجلس لتنفيذها ولا تتحمل نتائجها هو من ضمن صلاحيات المجلس.
- ٧- على أن يعرض تلك المستندات على المجلس في نوب الاجتماع.
- ٨- الدعوة لاجتماع مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
- ٩- حق الرئيس ورئيس رتبته من حرمات.

المادة الحادية والأربعون:

- مع مراعاة الاختصاصات المقررة لمجلس الإدارة والجمعية العمومية ورئيس مجلس الإدارة؛ يكون المشرع المالي مسؤولا عن السلطات والاختصاصات المنوطة بالمجلس المالية للجمعية بما يخلق عرضها، ومن أبرز اختصاصاته الإشراف على الآتي:
- ١- جميع شؤون الجمعية المالية طبقا للخطط والاصول المالية المتبعة.
 - ٢- موارد الجمعية ومصرفاتها واستخراج الحسابات عن جميع المبلات واستلامها.
 - ٣- إعداد أموال الجمعية في الحسابات الفنية المحاسبية بها.
 - ٤- قيد جميع الإيرادات والمصروفات تبعاً في الحسابات الخاصة بها.
 - ٥- الجرد الدوري وتقديم تقرير عن حالة العمل لمجلس الإدارة.
 - ٦- صرف جميع المبالغ التي تقرر صرفها مع الاحتفاظ بالمستندات المثبتة لصحة الصرف ومراقبة المستندات وحفظها.
 - ٧- تأييد قرارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمعاملات المالية.
 - ٨- إعداد سيرانية الجمعية للخدمة المالية وعرضها على مجلس الإدارة.
 - ٩- التوقيع على صكوك الصرف والأوراق المالية مع رئيس مجلس الإدارة أو نائبه.
 - ١٠- بحث الملاحظات الواردة من المراجع الخارجي والرد عليها على حسب الأصول للتقاضي.



المادة الثمانية والأربعون:

- ١- يفقد عضو مجلس الإدارة عضويته بقرار مسبق يصدر من مجلس الإدارة ولا يحق له الترشح مجدداً وذلك في أي من الحالات الآتية:
أ- الانسحاب من مجلس الإدارة، وذلك بناءً على طلب حضي يقدمه العضو إلى مجلس الإدارة، ولا يحول ذلك دون حق الجمعية في مطالبته بأي أموال تكون تحت يده.
ب- الوفاة.
ج- إذا فقد شرطاً من شروط العضوية في الجمعية العمومية وفق ما ورد في المادة الثالثة عشرة.
د- إذا أقدم على تصرف من شأنه أن يُلحق ضرراً مادياً أو أدبياً بالجمعية.
هـ- إذا قام باستغلال عضويته في المجلس لغرض شخصي.
و- إذا تغيب عن حضور مجلس الإدارة بدور عذر يفقده المجلس لثلاث جلسات متتالية، أو ست جلسات متفرقة في الدورة الواحدة.
ز- إذا تعدر عليه التفرغ بدور في مجلس الإدارة بسبب صحي أو أي أسباب أخرى.
- ٢- يجب على مجلس الإدارة أن يصدر قراراً بحق العضو فاقده العضوية، وأن يشعر الوزارة بالقرار خلال أسبوع من تاريخه.

الفصل الخامس اللجان الدائمة والموقفة

المادة الثالثة والأربعون:

للجمعية العمومية تكوين لجان دائمة للقيام بمهام ذات طبيعة مستمرة، ويجوز لها وللمجلس الإدارة تكوين لجان موقفة للقيام بمهام محددة من جانب «مُبرعتها» ومندوبها.

المادة الرابعة والأربعون:

يحدد القرار الصادر بتكوين كل لجنة مساهما وعدد أعضائها واختصاصاتها، بما في ذلك تسمية رئيسها، على أن يكون من بينهم أحد أعضاء مجلس الإدارة.

المادة الخامسة والأربعون:

يصنع مجلس الإدارة التواعد والإجراءات اللازمة لتنظيم عمل اللجان بعد تكوينها وكيفية التنسيق بينها واعتمادها من الجمعية العمومية.

الفصل السادس المدير التنفيذي

المادة السادسة والأربعون:

يعين مجلس الإدارة المدير التنفيذي بقرار يصدر من المجلس يتضمن كامل بيانات المدير ويوضح صلاحياته ومسؤولياته وحقوقه وانتمائه وراتبه على ضوء النظام واللائحة التنفيذية وهذه اللائحة، ويتم تحديد راتبه في القرار عبر لجنة مستقلة من مجلس الإدارة تكلف بدراسة كفاءات المدير ومؤهلاته وخبراته وتحديد راتبه بناءً على ذلك مع اعتبار نطاق ومتوسط رواتب المديرين التنفيذيين في الجمعيات المتشابهة في الحجم والمجال، وترسل نسخة من قرار تعيينه، ومسوغات راتبه إلى الوزارة، مع برفق صورة من بطاقة هويته الوطنية وبيانات التواصل معه.

المادة السابعة والأربعون:

يجب على المدير التنفيذي إدارة الجمعية وإنهاء الأعمال اليومية بها ومداومة إدارتها وأقسامها كافة، وإعداد الخطط اللازمة لتحقيق أهدافها كافة، والعمل على تنفيذها ونصويرها.

المادة الثامنة والأربعون:

إذا لم تمكن الجمعية من تعيين مدير تنفيذي متنوع لا عماليها لأي سبب من الأسباب، فللمجلس الإدارة وبعد موافقة الوزارة تكليف أحد أعضائه لينتوي هذا العمل مؤقتاً، وفي هذه الحالة لا يفقد العضو المكلف حقه في حضور اجتماعات مجلس الإدارة والمداخلة فيها دون التصويت على قراراتها.

المادة التاسعة والأربعون:

يجب على مجلس الإدارة قبل تعيين المدير التنفيذي للجمعية أن يتحقق من توافر الشروط الآتية فيه:

- ١- أن يكون سعودي الجنسية.
- ٢- أن يكون كامل الأهلية لممارسة شراعه.
- ٣- ألا يقل عمره عن (٢٥) سنة.
- ٤- أن يكون متنوعاً لإدارة الجمعية.
- ٥- أن يمتلك خبرة لا تقل عن (...) سنوات في العمل الإداري.
- ٦- ألا تقل شهادته عن (ثانوية/جامعية/ماجستير/دكتوراه).



المادة الخمسون:

- يتولى المدير التنفيذي الأعمال الإدارية كافة، ومنها على وجه الخصوص:
- ١- رسم خطة الجمعية وفق مستوياتها انطلاقاً من السياسة العامة وأهدافها ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.
 - ٢- رسم أسس ومعايير لحركة الجمعية لا تتعارض مع أحكام النظام واللوائح التنفيذية وهذه اللوائح، والإشراف على تنفيذها ومراقبة مدى فاعليتها بعد اعتمادها.
 - ٣- إعداد اللوائح الإجرائية والتنظيمية اللازمة التي تضمن قيام الجمعية بأعمالها وتحقيق أهدافها ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.
 - ٤- تنفيذ أنظمة الجمعية وإشرافها وإشرافها وتعييناتها، وتعيينها.
 - ٥- توفير احتياجات الجمعية من الترميم والمعدات والموارد والتجهيزات اللازمة.
 - ٦- اقتراح قواعد استثمار الفائض من أموال الجمعية وآليات تنفيذها.
 - ٧- رسم وتنفيذ الخطط والبرامج التطويرية والتدريبية التي تنعكس على تحسين أداء منسوبي الجمعية وتطويرها.
 - ٨- رسم سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع المستفيدين من خدمات الجمعية وتضمن تقديم العناية اللازمة لهم، والإعلان عنها بعد اعتمادها.
 - ٩- ترؤس لوزيرة بالبيانات، والمعلومات عن الجمعية وفق النماذج المعتمدة من الوزارة والتعاون في إعداد التقارير الدورية والمالية بعد عرضها على مجلس الإدارة واعتمادها، وتحديث بيانات الجمعية بصفة دورية.
 - ١٠- الرفع بترويج أسماء كادر الموظفين في الجمعية لمجلس الإدارة مع تحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم للاعتماد.
 - ١١- الارتقاء بخدمات الجمعية كافة.
 - ١٢- متابعة سير أعمال الجمعية ووضع المؤشرات لقياس الأداء والإنجازات فيها على مستوى الخطط والموارد، والتحقق من اتجاهها نحو الأهداف ومعالجة المشكلات وإيجاد الحلول لها.
 - ١٣- إعداد التقارير المالية ومشاريع الموازنة التقديرية للجمعية وفقاً للمعايير المعتمدة تمهيداً لاعتمادها.
 - ١٤- إعداد القوائم الوضعية للعاملين في الجمعية ورفعها لاعتمادها.
 - ١٥- إصدار التعيينات والتعيينات الخاصة بسير العمل في الجمعية.
 - ١٦- تولي أمانة مجلس الإدارة وإعداد جدول أعمال اجتماعاته وكتابة محاضر الجلسات والعمل على تنفيذ القرارات الصادرة عنه.
 - ١٧- الإشراف على الأنشطة والمهام التي تقوم بها الجمعية كافة، وتقديم تقارير عنها.
 - ١٨- إعداد التقارير الدورية لأعمال الجمعية كافة توضح الإنجازات والمعوقات وسبل علاجها وتقديمها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
 - ١٩- أي مهام أخرى يكلف بها من قبل مجلس الإدارة في مجال اختصاصه.

المادة الحادية والخمسون:

- للمدير التنفيذي في سبيل احياء المهام الخاصة به الصلاحيات الآتية:
- ١- انتخاب منسوبي الجمعية لإنهاء أعمال خاصة بها أو حضور مناسبات أو لقاءات أو زيارات أو دورات أو غيرها وحسب ما تقتضيه مصلحة العمل وبما لا يتجاوز شهراً في السنة، على ألا تزيد الأيام المتصلة عن عشرة أيام.
 - ٢- متابعة قرارات تعيين الموارد البشرية اللازمة بالجمعية وإعداد عقودهم ومتابعة أعمالهم، والرفع لمجلس الإدارة بتوقيع العقود وإبلاغها وقبول الاستقالات للاعتماد.
 - ٣- اعتماد تقارير الأداء.
 - ٤- تنفيذ جميع البرامج والأنشطة على مستوى الجمعية وفق الخطط المعتمدة.
 - ٥- اعتماد إجراءات ما، ومنسوبي الجمعية كافة بعد موافقة مجلس الإدارة.
 - ٦- تفويض صلاحيات وإساءة الإقضاء وفق الصلاحيات الممنوحة له.

المادة الثانية والخمسون:

يعد مجلس الإدارة الجهة الإشرافية على المدير التنفيذي، وللمجلس متابعة أعماله وسماهله.

المادة الثالثة والخمسون:

في حال وقع تقصير أو إخلال من المدير التنفيذي للجمعية، فبحوز مجلس الإدارة بما يتناسب مع حجم التقصير أو الإخلال محاسبة المدير التنفيذي.



الباب الثالث
المنظّم المالي
الفصل الأول
موارد الجمعية وأمنته المالية

المادة الرابعة والخمسون:

- تتكون الموارد المالية للجمعية مما يلي:
- ١- رسوم الانتماء لجمعية الجمعية.
 - ٢- التبرعات والهبات والتوصيات والإعانات.
 - ٣- الفوائد، وأهم مسرفها، في شاملة الجمعية المشمولة في مصارف الزكاة.
 - ٤- إيرادات الأنشطة ذات العائد المالي.
 - ٥- الإعانات الحكومية.
 - ٦- عائدات استثمار ممتلكات الجمعية الثابتة والمتحركة.
 - ٧- ما يخصصه صندوق دعم الجمعيات للجمعية من دعم تنفيذ برامج الجمعية وتطويرها.

المادة الخامسة والخمسون:

تبدأ السنة المالية الأولى للجمعية بدءاً من تاريخ صدور الترخيص من الوزارة، وتنتهي في شهر ديسمبر من سنة الترخيص نفسها، وتكون مدة كل سنة مالية بعد ذلك اثني عشر شهراً ميلادياً.

الفصل الثاني
النصرف من أموال الجمعية والميزانية

المادة السادسة والخمسون:

- ١- ينحصر صرف أموال الجمعية بعنايت تحقيق أغراضها، ولا يجوز لها صرف أي مبلغ مالي في غير ذلك.
- ٢- للجمعية أن تمتلك العقارات، على أن يقرر ذلك بموافقة الجمعية العمومية قبل التملك أو إقراره في أول اجتماع لها، ويجوز للجمعية العمومية أن تفوض مجلس الإدارة في ذلك.
- ٣- للجمعية أن تضع فندق إيراداتها في أوقاف، أو أن تستثمرها في مجالات مرجحة الكسب تضمن لها الحصول على مورد ثابت، أو أن تعيد توظيفها في المشروعات ذات الإنتاجية والخدمية، ويجب عليها أخذ موافقة الجمعية العمومية على ذلك.

المادة السابعة والخمسون:

تعتبر الميزانية السنوية السارية المفعول بدءاً من بداية السنة المالية المحددة لها، وفي حالة تأخر اعتمادها يتم الصرف منها بعدلات مبراة العام المالي المنصرم ولمدة ثلاثة أشهر كحد أقصى، مع مراعاة الوفاء بالتزامات الجمعية تجاه الآخر.

المادة الثامنة والخمسون:

يجب على الجمعية أن تودع أموالها: التنفيذية باسمها لدى بنك أو أكثر من البنوك المحلية يختاره مجلس الإدارة، وإلا يتم السحب من هذه الأموال إلا بتوقيع رئيس مجلس الإدارة أو نائبه والمصرف المالي، ويجوز لمجلس الإدارة بموافقة الوزارة تفويض التعامل مع الحسابات البنكية لاثني من أعضائه أو من قبايلي الإدارة التنفيذية على أن يكونوا سعوديين الجنسية، وإلا على أن يكون التعامل بشيكات ما أمكن ذلك.

المادة التاسعة والخمسون:

- بشروط لنصرف أي شئ من أموال الجمعية ما يلي:
- ١- صدور قرار بالنصرف من مجلس الإدارة.
 - ٢- توقيع إذن الصرف أو الشيك من قبل كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه مع المصرف المالي.
 - ٣- قيد اسم المستفيد رباعياً وعنوانه ورقد بطاقته الشخصية وسكان صدورهما في السجل الخاص بذلك حسب الحالة.

المادة الستون:

بعد المشرف المالي تثيريز مالياً دورب يوقع من قبله بالإضافة إلى مدير الجمعية ومحاسبها، ويعرض على مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة أشهر، وترود الوزارة بسنخه منه.



المادة الحادية والستون:

تمتلك الجمعية السجلات والدفتر الإداري والمحاسبية التي تحتاجها وفقاً للمعايير المحاسبية يتم التسجيل والقيت فيها أولاً بأول، وتحتفظ بها في مقر الإدارة، ويمكن موظفي الوزارة المستأجرين رسمياً من الاطلاع عليها، ويكون للجمعية مراجع حسابات خارجي معتمد يوقع تقريراً سنوياً في نهاية كل سنة مالية إلى مجلس الإدارة تمهيداً لاستخدامه من الجمعية العمومية، ومن هذه السجلات ما يلي:

- أ- السجلات الإدارية، ومنها ما يلي:
 - 1- سجل العمومية
 - 2- سجل محاضر اجتماعات الجمعية العمومية
 - 3- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة
 - 4- سجل العاملين بالجمعية
 - 5- سجل المستفيدين من خدمات الجمعية
- ب- السجلات المحاسبية، ومنها ما يلي:
 - 1- دفتر ثبوته العامة
 - 2- سجل ممتلكات الجمعية وموجوداته النقدية والتمويلية
 - 3- سندات القبض
 - 4- سندات الصرف
 - 5- سندات القبض
 - 6- سجل إثبات الأرصدة
 - 7- أي سجلات أخرى يرى مجلس الإدارة حاجة استخدامها.

المادة الثانية والستون:

تقوم الجمعية بأداء الميزانية العمومية وحسابات الخسائر وفقاً لآتي:

- 1- يقوم مراجع الحسابات المعتمد بالتوقيع على ميزان الجمعية وعلى حساباتها، والتثبت من مطابقة الميزانية وحسابات الإيرادات والمصاريف ذات الدخل المحاسبية، وما إذا كانت قد استوفيت بطريقة سليمة نظاماً، والتحقق من موجوداتها والالتزام بها.
- 2- تقوم الجمعية بنقل حساباتها كافة وفقاً للمعارف عليه محاسبياً في نهاية كل سنة مالية.
- 3- يعد مراجع الحسابات المعتمد التوازنات المالية كافة المتعارف عليها محاسبياً في نهاية كل سنة مالية، وهو ما يسمع بمعرفة المركز المالي الحقيقي للجمعية، وعليه تسجلها لمجلس الإدارة خلال الشهرين الأولين من السنة المالية الجديدة.
- 4- تقوم مجلس الإدارة بدراسة ميزانية العمومية وحسابات الخسائر ومشروع الموازنة التقديرية للعام الجديد، ومن ثم يوقع على كل منها رئيس مجلس الإدارة أو نائبه والسرف العام ومجلس الجمعية والأمن العام، تمهيداً لرفعها للجمعية العمومية للمصادقة عليها.
- 5- يقوم مجلس الإدارة بعد ذلك باستقالة الجمعية والحساب الختامي ومشروع الميزانية التقديرية للعام الجديد؛ على الجمعية العمومية للمصادقة عليها، ومن ثم ترفع الوزارة بمسند من كل سنة.

الباب الرابع

التعديل على اللائحة والحل

الفصل الأول

التعديل على اللائحة

المادة الثالثة والستون:

يتم تعديل هذه اللائحة وقد أدرج ذات الإلية

- 1- يقدم مدير مجلس الإدارة وعضو الجمعية العمومية مقترح التعديل ومساغته لمجلس الإدارة لعرضه في أقرب اجتماع للجمعية العمومية.
- 2- يدرس مجلس الإدارة التعديل المطلوب بما يشمل جوانب استيفاء التعديل ومناسبة الصيغة المقترحة.
- 3- يدعو مجلس الإدارة الجمعية العمومية بمناقشة التعديل المقترح في هذه اللائحة، وعليه عرض مشروع التعديل عليها.
- 4- تقوم الجمعية العمومية بالتصويت على التعديل المقترح وفقاً لأحكام التصويت المنصوص عليها في هذه اللائحة، وتصدر قرارها بالموافقة على التعديل أو عدم الموافقة.
- 5- في حالة صدور قرار الجمعية العمومية بالموافقة على التعديل، يتم رفع الوزارة بمسند الموافقة على التعديل مع بيان التعديل الذي تم إسناده.
- 6- لا يدخل التعديل حيز التنفيذ إلا بعد صدور موافقة الوزارة عليه.

المادة الرابعة والستون:

مع مراعاة ما ورد في المادة الثالثة والستون، لا يقض مجلس الإدارة مقترح تعديل اللائحة الأساسية؛ فيجوز للعصو بالتصويت مع 25% من الأعضاء الذين لهم حق التصويت في الجمعية العمومية توجبه دعوة لاجتماع غير عادي وعرض مقترح تعديل اللائحة الأساسية للتصويت عليه، وعلى مجلس الإدارة إشعار الجهات الواردة في المادة المشار إليها.



الفصل الثاني حل الجمعية

المادة الخامسة والستون:

يجوز حل الجمعية خلا اختياريًا بقرار من الجمعية العمومية، وفقًا للإجراءات والأحكام المنصوص عليها في النظام واللائحة التنفيذية لهذه اللائحة.

المادة السادسة والستون:

تكون إجراءات حل الجمعية الاختياري وفقًا لآتي:

- ١- يدرس مجلس الإدارة مقترح حل الجمعية اختياريًا في ضوء الالتزامات التي لها والتي عليها وما تقدمه من خدمات والمستفيدين ونحو ذلك من محطيات، ثم يصدر قراره بالموافقة على المقترح من عدمه.
- ٢- في حال صدور قرار مجلس الإدارة بالموافقة على مقترح حل الجمعية اختياريًا، فعليه رفع توصية للجمعية العمومية غير العادية بما إذا ينبغي سير ذات ذلك مسبقًا، وعليه اقتراح الآتي:

أ- مصف واحد أو أكثر للقيام بأعمال التصفية.

ب- مدة التصفية.

ج- أتعاب المصفي أو المصفين.

د- الجهة التي تؤول إليها أموال الجمعية.

٣- يدعو مجلس الإدارة الجمعية العمومية غير العادية وفقًا للأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة، وعليه عرض توصيته بشأن حل الجمعية للتصويت، مع إبداء الأسباب والمبررات والمقترحات في هذا الخصوص.

٤- في حالة صدور قرار الجمعية العمومية غير العادية بالموافقة على حل الجمعية، فيجب أن يشمل القرار على الآتي:

أ- تعيين مصف واحد أو أكثر للقيام بأعمال التصفية.

ب- تحديد مدة التصفية.

ج- تحديد أتعاب المصفين.

د- تحديد الجهة التي تؤول إليها أموال الجمعية.

٥- يجب على مجلس الإدارة تزويد الوزارة والجهة المشرفة بصورة من قرار الجمعية العمومية غير العادية ومحضر الاجتماع خلال (١٥) يومًا من تاريخ انعقادها.

٦- يجب على مجلس الإدارة متابعة إجراءات التصفية بعد استلام قرار الوزارة بالموافقة على التصفية عن طريق

تعيين المصفي والبدء بإجراءات التصفية معه.

٧- يجب على مجلس الإدارة إبلاغ الوزارة والجهة المشرفة بانتهاء أعمال التصفية، ويكون الإبلاغ مصحوبًا بتقرير

من المصفي يوضح تفاصيل التصفية كافة.

٨- يجوز أن تؤول مختلفات الجمعية التي تم حلها كافة إلى جمعية أو أكثر من الجمعيات أو المؤسسات الأهلية العاملة في منطقة خدمتها، والتقرير عنها والسجلات لدى الوزارة شريطة أن ينص عليها قرار الحل.

المادة السابعة والستون:

يجب على منسوبي الجمعية كافة عند التصرف في أصول الجمعية وأموالها ومستنداتها بعد صدور قرار الجمعية العمومية بحلها، وتسهيل التعاون مع المصفي في سبيل إنهاء المهام الموكلة إليه بسرعة وإتقان، ومن ذلك تسليم أصول الجمعية وأموالها ومستنداتها إلى المصفي بمجرد حلها.

المادة الثامنة والستون:

يجب على المصفي بمجرد تسميته لتصفية اتخاذ الإجراءات الآتية:

١- سداد التزامات الجمعية تجاه الجهات الأخرى وتجاه العاملين فيها.

٢- يجب على المصفي مراعاة شروط الرافق والوصية وشروط المتبرع إن وجد.

٣- إذا انقضت المدة المحددة للمصفي لتصفيتها، من إجراءات التصفية دون اتمامها، فيجوز بقرار يصدر من الوزارة بناء على طلب من المصفي - تمديد المدة أخرى. فإذا لم تتم التصفية خلالها يكون للوزارة تعيين مصف آخر.



الباب الخامس
احكام عامة

المادة التاسعة والستون:
تعد هذه اللائحة حاكمة للجمعية وتبنى عليها لوائحها، وما لم يرد بشأنه نص فتطبق عليه احكام نظام الجمعيات
والمؤسسات الأهلية واللائحة التنفيذية.

المادة السبعون:
يحمل بهذه اللائحة بدءا من تاريخ اعتمادها من الوزارة.

بناء على ما ورد بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بقرار مجلس الوزراء
رقم ٦١ وتاريخ ١٤٣٧/٠٢/١٨ هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري
رقم ٧٣٧٣٩ وتاريخ ١٤٣٧/٠٦/١١ هـ فقد تمت موافقة معالي الوزير

بتأسيس الجمعية الأهلية باسم جمعية البر الخيرية بمسابس

بتاريخ ١٤٣٨/١١/١٠ هـ وتم تسجيلها لدى الوزارة بالسجل الخاص بالجمعيات الأهلية رقم (٤٠٢)
بموجب القرار الوزاري رقم (٨٢٥١٤/ش) وتاريخ (١٤٣٨/١١/١٠ هـ) متممين لها نوايا التوفيق والنجاح .

يعتمد

وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية

الختم الرسمي



سالم بن أحمد الديني

